حتى اواخر ايلول ١٩٦٨ . وقد اتهم سلطات الاحتلال بتعذيب المساجين نفسيا وجسديا ولكنه اعترف بانها كانت تتجنب وسائل التعذيب التي ينتج عنها عطل دائم(٢٩). بطبيعة الحال انكرت الحكومة الاسرائيلية تهمة التعذيب ، وفي معرض الدفاع عن النفس اشار قنصل اسرائيل العام في لندن في ايلول ١٩٦٩ الى التقرير الذي اصدرته لجنة العفو الدولية والذي جاء فيه ان اللجنة لم تلحظ اي سوء معاملة للمعتقلين في سجون اسرائيل . الا ان السكرتير العام للجنة رد على قنصل اسرائيل بقوله « أن تقرير اللجنة لا يتطرق الى موضوع سوء معاملة السجناء اثناء التحقيق». ثم اضاف « أن التقرير لم يذكر شيئا عن عدم وجود ادلة على استخدام التعذيب من قبل اسرائيل »(٣٠).

وفي اذار ١٩٦٩ تواردت انباء عن وفاة شاب عربي من القدس في احد السجون الاسرائيلية بعد اسبوع من اعتقاله(٣١). واعلنت السلطات الاسرائيلية المختصة ان اسباب وفاة الشاب هي « اضطراب في الكبد » الا ان المسؤولين العرب ردوا بقولهم ان كبده قد تاثر نتيجة لتعذيبه في السجن وطالبوا بتشريح الجثة من قبل اخصائيين محايدين بدلا من تشريحها من قبل المسؤولين في المستشفى الاسرائيلي . وبطبيعة الحال رفضت اسرائيل هذا الطلب المنصف . وفي مطلع ايلول ١٩٦٨ طالب المعتقلون العرب في سجن نابلس ، بعد اعلان الاضراب عن الطعام ، بمعاملتهم اسوة بالمعاملة السائدة في السجون الاسرائيلية . وبالرغم من أن المسؤول الاسرائيلي عن السجون كان قد صرح بأن سجون الضفة الغربية قد اصبحت بمستوى سجون اسرائيل(٣٢)، فقد اضطر لسحب تصريحه والاعتراف بالعكس فيما بعد(٣٣)، اذ تبين ان السجناء في نابلس كانوا لا يزودون الا بحصيرة وبطانية في الشتاء وبطانية فقط في فصل الصيف وان سلطات السجن كانت تحشر اكثر من خمسين سجينا في الزنزانة الواحدة(٣٤).

كي تتمكن السلطات الاسرائيلية من القبض على رجال المقاومة بعد نجاح مهمتهم كانت تفرض حظر التجول على القرى القريبة من المنطقة التي وقعت فيها العملية الفدائية ، او تفرضه على ذلك الجزء من المدينة حيث وقع الانفجار . بعد ذلك كانت تقوم بتجميع كل الذكور للتثبت من تذاكر هويتهم ومن ثم تقوم بتفتيش المنازل للكشف عن اية اسلحة او ذخائر قد تكون مخبأة فيها . فيما يلي بعض الامثلة : بعد الانفجار الذي وقع في سوق محنيه يهودا في القدس فرضت السلطات العسكرية حظرا عاما للتجول ، وقامت بتفتيش المنازل واحدا واحدا لمدة ٣٥ ساعة ، ولكنها لم تعثر على الفاعلين كما انها لم تعثر على اية اسلحة ، علما بأنها اعتقلت اكثر من ٥٠٠ شخص للاستجواب . وكانت هذه هي العملية الكبيرة الوحيدة التي قامت بها المقاومة العربية ولم تتمكن اسرائيل من كشف فاعليها(٣٥).

بعد الانفجار الذي وقع في محطة الباصات في تل ابيب تم توقيف ٤٠٠ عربي مباشرة واستبقي منهم حوالي ١٥٠ شخصا من أجل المزيد من التحقيق والاستجواب ، ومن اصل هؤلاء تم اعتقال ١٥ شخصا(٣٦). وبعد حادث القنبلة الذي وقع في الخليل في ٩ تشرين الاول ١٩٦٨ تم توقيف المئات من العرب قبل ان يعترف شاب عمره ١٧ سنة بمسؤوليته عن الحادث وورط معه ١٠ اشخاص اخرين كشركاء في الجرم وتسعة من الفدائيين(٣٧). وكانت سلطات الاحتلال تلجأ الى التوقيف على النحو المذكور لقمع المظاهرات والاضرابات كما حدث في نابلس في شباط ١٩٦٨ ، حيث تم توقيف ٧٤ رجلا لم يكن معظمهم يحمل بطاقته الشخصية وقد تمكنت السلطات من العثور على مخبأين للسلاح نتيجة للتفتيش الذي اجرته . وفيما يلي وصف للاسلوب الذي تتبعه السلطات الاسرائيلية في حملات التفتيش التي تجريها نقتبسه من **الجيروساليم بوست** : « قامت قوات الدفاع بتطويق البلدة القديمة في القدس في الليلة الماضية وبدات بحملة تفتيش منتظمة من بيت الى بيت ... كانت علامة اكس x توضع على باب المنزل للدلالة على ان تفتيشه قد بدأ . وعندئذ يقوم الجنود بتفتيش الغرف واحدة بعد الاخرى وبصورة منتظمة ، بعد ذلك يأخذون كافة الذكور الذين تتراوح اعمارهم بين ١٥ و ٦٠ سنة الى مناطق في الخارج مخصصة لتفتيشهم . بعد انتهاء العملية يرسم الجنود دائرة حول علامة الاكس على باب المنزل للدلالة على ان عملية التفتيش قد تمت»(٣٨).

وعندما كان يرفض اصحاب المنزل تسليم مفاتيح بيوتهم كان الجنود الاسرائيليون يدخلونها عنوة بعد تحطيم الاقفال باطلاق النار عليها . اما المنازل